صوت المستهلك

نشرة شهرية تعنى بهموم وحاجات المستهلك/ تصدر عن مركز بحوث السوق وحماية المستهلك / جامعة بغداد

العدد : مئة وخمسة/حزيران ٢٠١٢

رئيس التحرير

د. سالم صالح التميمي

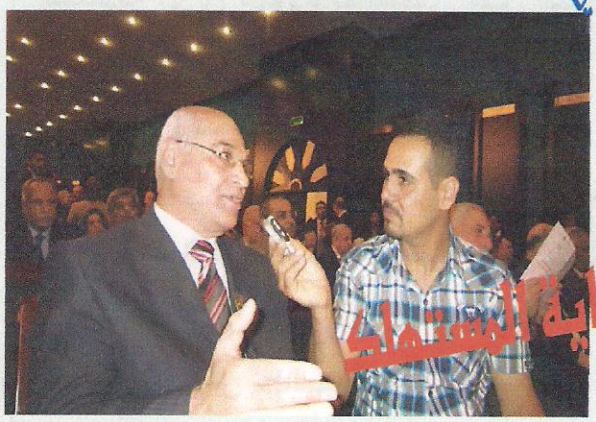

التحقيقات الصحفية ..

مساهمة جادة من ديوان الرقابة المالية في تفعيل .. قانون حماية المستهلك

إقرأ في هذا العدد

اهمية التشريعات .. في حماية المواطن من الضجيج

ص٦

حزام الامان .. واهمية العمل به

ص٢

من بحوث المركز .. التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية بين التحديات الامنية وامكانات الواقع الاجتماعي

ص٣

الاعشـــاب .. وصحة المستهـــلك

ص٧

نشاطات المركز ..

* مشاركة المركز في المؤتمرات والندوات

ص٨

اخبار متفرقة..

* وفد من طلبة الدراسات العليا تجري بعض الاختبارات العلمية في المركز .. ص ٧

يمكنكم زيارة موقعنا الالكتروني على الانترنيت

Www.mracpc.uobaghdag.edu.iq

حزام الامان وأهمية العمل به

د. سالم صالح التميمي

تقوم شرطة المرور هذه الأيام بالتشدد في استخدام حزام الآمان في السيارات العامة خاصة بالنسبة للسائقين ونتمنى أن لا تكون عملية التشدد في استخدام حزام الأمان مجرد صحوة عابرة سرعان ما تعود الامور الى سابق عهدها.

لقد كان حزام الآمان من المنسيات بسبب عدم استخدامه من قبل معظم السائقين في السيارات العمومية حتى السيارات الخاصة وكأن هذا الحزام لا عمل له !!.

الاحصاءات تؤكد ان حزام الآمان يخفف بنسبة كبيرة من حجم الخسائر البشرية في حوادث السير ويجنب الركاب الخروج من السيارة اثناء الحادث .

ولكن رغم قناعة الكثيرين بأن استخدام حزام الأمان يقي من الحوادث ويخفف من الخسائر البشرية إلا ان هؤلاء يعرضون عن استخدامه إلا اذا فرض عليهم ذلك من خلال مخالفات شرطة المرور ودفع الغرامات المالية !.

أن استخدام حزام الآمان من قبل السائقين لا يكفي بل لابد ان يتم استخدامه من قبل كافة الركاب الذي يستقلون السيارات سواء كانت عامة أو خاصة ولا ندري اذا كانت المخالفة تطول السائق او صاحب السيارة وحده أم أن تطبيق استخدام الحزام يصبح من مسؤولية السائق الذي يتولى اقناع الركاب باستخدام حزام الآمان .

وقبل أن نطالب الركاب باستخدام حزام الأمان يجب التأكد من وجود الاحزمة في السيارات وخاصة القديمة منها وبعدها نطالب الركاب باستخدامها .

لقد تعودنا على رفض اي اجراء يفرض علينا فرضاً بغض النظر عن صوابية هذا الاجراء او عدمه في حين ان هناك البعض ممن يستخدمون حزام الآمان عن قناعة ويدركون اهمية استخدامه والفائدة من ذلك ولم ينتظروا حتى تقوم شرطة السير بفرض استخدامه.

إن تطبيق استخدام حزام الآمان بشكل طوعي أو إلزامي خطوة ايجابية للتخفيف من حجم الخسائر في الارواح ويجب ان يقتنع الجميع بأن ذلك لمصلحتهم ولسلامتهم وهل هناك أهم من حياة الناس ؟!.

إن الالتزام باستخدام حزام الآمان يحتاج الى متابعة مستمرة وليس لفترة مؤقتة ولو اضطرت شرطة المرور الى تسجيل المخالفات بحق الذين يمتنعون عن الالتزام بالقانون.

ومع مرور الزمن يصبح استخدام حزام الآمان عادة وهي اول خطوة يخطوها السائق والركاب قبل اقلاع السيارة.

فهل نتحمل شد الحزام الى أجسادنا لبضع دقائق او ساعات من اجل سلامتنا وحرصاً على أرواحنا

من بحوث المركز ..

التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية بين التحديات الأمنية وإمكانات الواقع الاجتماعي

د. سهام كامل محمد

تعد المساهمة الاقتصادية للمرأة ذات أهمية كبيرة كونها تمثل نصف الموارد البشرية التي تعد عاملا إنتاجيا مهما لتحقيق التنمية الاقتصادية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبما أن زيادة مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي فأنه يساهم في زيادة فرص العمل المتاحة في المجتمع.

وعلى الرغم من ضخامة حجم الإنفاق على تعليم المرأة وعلى برامج تهيئتها وإعدادها للمساهمة الاقتصادية، وكذلك تركيز الخطط التنموية على أهمية دور المرأة في التنمية ولكن تبقى مساهمتها الاقتصادية وبالذات في سوق العمل محدودة، إذ إن مشاركة المرأة في سوق العمل تتركز وبنسبة عالية في قطاع التعليم بينما تنخفض هذه المشاركة في القطاع الصحي وربما تنعدم كلياً في معظم القطاعات الاقتصادية الأخرى. وهذا ما يؤكد ضعف مساهمة المرأة العراقية في الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية.

إن عدم تمكين المرأة في المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي سواء في سوق العمل أو في الأنشطة التجارية والاقتصادية المختلفة يعني تعطيل نسبة كبيرة من الموارد الاقتصادية المتاحة وعدم تمكن المرأة في التحكم في مواردها الاقتصادية والوصول إلى درجة الاستقلالية والاعتماد على الذات والمشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي.

وبناء عليه فإننا نحتاج إلى وقفة لمراجعة تلك المساهمة والتعرف على واقعها القانوني والاقتصادي وتسليط الضوء على أهم التحديات التي تقف أمام مشاركتها الفاعلة واقتراح الحلول المناسبة لتحول دون إهدار موارد المجتمع واستنزافها في استثمارات غير منتجة. وتعطيل نصف الموارد البشرية أو عدم تمكينها من المشاركة الفاعلة في النشاط الاقتصادي والاستقلالية الاقتصادية والعناية بنفسها وبأسرتها في حال غياب المعيل المسؤول عنها.

إن هذا التعطيل وهذا التقصير لدور المرأة في البناء الاقتصادي ينعكس سلبا على حجم الناتج الوطني حيث تتباعد بين الناتج المتحقق فعليا والناتج الممكن تحقيقه إذا ما تم توظيف كل الموارد المتاحة في العملية الإنتاجية، ويعد إهدارا للموارد، ولن تتمكن الدولة في تحصيل العائد الكلي المستحق في استثماراتها في تنمية الموارد البشرية في ظل هذا التعطيل.

ومن الجدير بالذكر ان ارتفاع نسبة الأمية بين النساء وازدياد معدل وفيات الأمهات خلال مدة، إضافة إلى إن التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية والمعاناة من الفقر وضعف الموارد المالية التي تمثل العائق الأول في وجه تمكين المرأة.

تحقيقات ..

مساهمة جادة من ديوان الرقابة المالية في تفعيل (قانون حماية المستهلك)

اجرى التحقيق / ثائر علوان محمد

عقد ديوان الرقابة المالية مؤتمره العلمي الأول تحت شعار (دور أجهزة الرقابة في الحد من الفساد الإداري والمالي) الذي أقيم برعاية الدكتور (عبد الباسط تركي سعيد) رئيس ديوان الرقابة المالية للفترة من ٢٨-٢٩/٥/٢٠١٢ على قاعة تموز في فندق عشتار شيراتون في بغداد. وكان لمركز بحوث السوق وحماية المستهلك مشاركة فاعلة في اعمال المؤتمر من خلال المشاركة بالبحث الموسوم (ظاهرة الفساد وأثره على حقوق المستهلك) الذي قدم من قبل (الدكتور سالم صالح التميمي/ مدير المركز، والدكتور سالم محمد عبود البياتي) ومن خلال مشاركة العديد من الشخصيات السياسية والاقتصادية وعدد من الباحثين، سجل اعلام المركز لقاءات عدة مع السادة الباحثين والمختصين للتعرف على ارائهم حول موضوع المؤتمر (دور أجهزة الرقابة في الحد من الفساد الإداري والمالي) ومدى تأثيره والأسباب التي تقف ورائه وسبل معالجته وكيف يمكن ان تبني منظومة متكاملة للدفاع عن حقوق المستهلك.. كان بداية اللقاء مع القاضي علاء الساعدي رئيس هيئة النزاهة، وعن العلاقة بين هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية وماهي قنوات التنسيق؟ فأجابنا: ان ديوان الرقابة المالية هذا الديوان العريق، كذلك هيئة النزاهة وهي مؤسسة معنية لمكافحة الفساد المالي والإداري هما من المؤسسات العراقية المهمة اللتين تعملان سوية لردع هذا الخطر الكبير الا وهو خطر الفساد الاداري والمالي.

فيما صرح السيد رئيس هيئة النزاهة القاضي علاء الساعدي حول آلية عمل الرقابة من خلال التنسيق بين هيئة النزاهة وديوان الرقابة؟ فقد ذكر: تعمل هيئة النزاهة بموجب القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ والذي حدده القانون مهام هذه الهيئة، ولكن نعتقد أن مسألة النزاهة لا تقتصر على مؤسسة وإنما النزاهة تعد قضية يشترك بها الجميع يفترض ان تبدأ من المواطن البسيط حتى المؤسسة التربوية وكذلك المؤسسة الدينية، ونحن نعمل باتجاهين اتجاه رقابي كوقاية، واتجاه اخر بالتحقيق على القضايا المعروضة على هيئة النزاهة.

ومن جهة اخرى اجاب السيد رئيس هيئة النزاهة حول سؤالنا: هل لهيئة النزاهة تعاون مع مركز بحوث السوق وحماية المستهلك كونها معنية في مجال السوق والمستهلك، وما هي المجالات التي يمكن من خلالها فتح افاق التعاون؟ فحدثنا: تنطلق هيئة النزاهة بعملها بموجب القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ وهذا القانون حدد مهام عملنا بهذا القانون، والتمسك بالاختصاص والعمل بموجبه يقينا ولا يجعل وقوع كعارض مابين الهيئة وديوان الرقابة المالية، بينما ديوان الرقابة معني بمجموعة اختصاصات وهيئة النزاهة معنية في هذا الجانب وكذلك منظومة المفتشين العموميين كلها معنية بـ(مكافحة الفساد الاداري والمالي) فواجبنا مع البعض يشكل سلسلة متكاملة وخندق رصين لمكافحة هذا الفساد الاداري والمالي. وللمراكز البحثية لنا كل الاهتمام والمساهمة في التعاون معهم بما يحتاجونه.

أهمية التشريعات في حماية المواطن من الضجيج

د.خليل إسماعيل

كان الضجيج ولا يزال احد عناصر التلوث البيئي، بل يمكن القول انه أول عنصر في هذا التلوث أهدت إليه الإنسان في سلوك وهذا ما نجده في القران الكريم، إذا قال سبحانه وتعالى ((وقال الذين كفروا لا تسمعوا لهذا القران والغوا فيه لعلكم تغلبون)) (فصلت -٢٦)

وذلك في محاولة من المشتركين لإفساد ما جاء به القران الكريم عن طريق قيامهم باللغو، وفي مقابل اللغو هناك الانصات الذي يفضى للاستماع والفهم قال تعالى (وإذ صرفنا إليك نفرا من الجن يستمعون القرآن فلما حضروه قالوا أنصتوا فلما قضي ولوا إلى قومهم منذرين)

أن الدول المتحضرة تحرص على سن التشريعات التي تنظم سلوك الأفراد وتجعلهم يتصرفون وفقا للتشريعات المنظمة للحياة بمختلف جوانبها، ومن المؤكد ان الإنسان يعد قيمة عليا وفي سلم القيم من سائر الموجودات التي قد وجدت لخدمة الإنسان نفسه قال تعالى (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا)

ان الذي يلاحظ على التشريعات في غالبية البلدان النامية ومنها العراق إنها لازالت متخلفة ولا تتناسب مع الطموحات في جعل الإنسان قيمة عليا ومن الظواهر التي تدلل على ذلك هي حالة الفوضى التي تنتاب المجتمع العراقي جراء حالة الضجيج المتفشية في عموم جوانب المجتمع ، وقد يكون من المفيد الوقوف على بعض جوانب الضجيج ومنها:

- الضجيج في الشوارع جراء الاستخدام السيئ لمنبهات المركبات.
- الضجيج الذي يحدثه أصحاب محلات التسجيل وبعض باعة المواد الغذائية خاصة بهدف جذب انتباه الزبائن.
- الضجيج الذي يحدث بسبب حفلات الأعراس ومجالس العزاء.
- الضجيج الذي يحصل من مكبرات الصوت في المساجد لاسيما أوقات الآذان وبعض المناسبات الدينية.
- الضجيج الذي يحصل جراء تواجد بعض النشاطات الصناعية كالحدادة في المناطق السكنية.
- الضجيج الذي يحصل من الاستخدام السيئ للهاتف النقال في المحلات العامة (المركبات، القاعات الدراسية والمساجد...الخ).

وقد تطول قائمة الشواهد على الضجيج غير ان ما ذكر قد يكفي والسؤال هو كيف يمكن معالجة هذه الظاهرة؟

لاشك ان التوعية لها دور كبير في هذه المعالجة، اذ من شأنها الوصول إلى مجتمع متحضر يحترم بعضهم بعضا ويتجنب كل ما من شانه إزعاج الآخرين غير ان التشريعات المنظمة للحياة تبقى العامل الأهم في هذه المعالجة وذلك لعدة أسباب منها:

- ان التوعية والتثقيف تحتاج إلى أمد طويل لتأتي بالنتائج المطلوبة
- ان البعض من المواطنين يظل مصراً ولا يلتزم بالنصائح.

لذا ينبغي الإسراع في سن التشريعات اللازمة المنظمة لسلوك الأفراد ومن جدير الذكر أن البعض من الدول النامية فضلاً عن الدول المتقدمة قد اتخذت مثل هذه التشريعات فعلى سبيل المثال لا الحصر صدر قرار في المملكة العربية السعودية ينظم أصوات مكبرات الصوت في المساجد بهدف تنظيم العمل في هذا المجال، فهل تقوم الجهات المختصة في بلدنا بإصدار مثل هذه التشريعات خدمة للمواطنين.

اما الدكتور صلاح نوري خلف .. مدير عام/ دائرة تدقيق نشاط التموين والتوزيع/ ديوان الرقابة المالية، كانت لنا وقفة معه، حول الدور الرقابي المستجد في تطوير عمل الرقابة وحماية المال العام وحقوق المستهلك؟ فحدثنا: ان المهم في هذا المؤتمر ان نرى مشاركة مجموعة من الباحثين من مختلف الجهات الاكاديمية، فضلا عن الوزارات وهيئة النزاهة، التطور الجديد الذي حدث في ديوان الرقابة انه اعتمد على التدقيق المتمثل في الحد من مخاطر الفساد الإداري والمالي، وبدأ يطبق في العراق لأول مرة من قبل المراقبين في الديوان، فضلا عن زيادة حجم ونشاط تقويم اداء الديوان، فطاقات ديوان الرقابة المالية قد قسمت الى (٥٥%) وتدقيق مشروعية او مشروعية تصرفات المالية بكل قانون والتعليمات وبيانات مالية و (٤٥%) هو تقويم الاداء، إذ ان اغلب الاجهزة الرقابية في العالم تنتهج هذا النهج بالاعتماد على اسلوب تقويم الاداء، كما اصدر ديوان الرقابة المالية العديد من التقارير التي اوضح فيها سبل معالجة ظاهرة الفساد الاداري والمالي الى الوزارات المعينة، وترفع التقارير الى الامانة العامة لمجلس الوزراء.

اما بالنسبة للإجراءات الصارمة والهامة المتخذة من ديوان الرقابة المالية بخصوص حماية المستهلك العراقي، صرح د. صلاح نوري خلف مدير عام دائرة تدقيق نشاط التموين والتوزيع: ركز الديوان منذ سنوات سابقة ولحد يومنا هذا على الاهتمام في تقويم أداء الجهاز المركزي للتقيس والسيطرة النوعية باعتباره الجهاز الحكومي الوحيد الذي يعنى بمهام مسؤولية وحماية أمن البضائع التي تدخل الى البلد ومن ثم تتبلور مسؤولية حماية المستهلك العراقي، فقد جرى تقويم الاداء للجهاز المركزي للتقيس والسيطرة النوعية و حددت بعض الجوانب التي تتطلب تطويراً لهذا الجهاز من خلال تقييم اداءه والارتقاء به لأخذ دوره الفاعل في الحد من ظاهرة الغش.

وقد أشار الدكتور صلاح نوري خلف، حول تفعيل قانون حماية المستهلك، وهل لديوان الرقابة برنامج متكامل لمكافحة الفساد بما يعزز السوق العراقي ويدعم المواطن كمستهلك؟ ذاكراً: هذا الامر في غاية الاهمية لان أحد البحوث التي تقدم في هذا المؤتمر وباعتباري عضو لجنة اختيار التوصيات للمؤتمر هنالك توصية طرحت في المؤتمر الى الامانة العامة هو التنسيق والتفعيل لمنظمات المجتمع المدني والمختصة بحماية المستهلك مع مركز بحوث السوق وحماية المستهلك وكذلك التنسيق مع ديوان الرقابة المالية وهذا ما طرحته التوصيات بشان تفعيل قانون حماية المستهلك العراقي.

وفي ختام تحقيقنا هذا لابد من الاشارة الى ان مركز بحوث السوق دأب الى بلورة رؤى علمية عززتها جهود بحثية من ثنائها ان ترفد المؤسسات الاخرى في تذليل عملها للحد من هذه الافة الخطيرة والارتقاء بأسواقنا الى مصاف الاسواق العالمية في اختيارنا للبضائع النوعية وليس الكمية خدمة لعراقنا العزيز.

الاعشاب وصحة المستهلك

د.مازن نوري الموسوي

تعد الاعشاب المصدر الرئيس للعقاقير النباتية ولتصنيع الدواء مثل الكورتيزون وبديل البلازما وهرمونات اخرى وبذلك فهي تعد مواد ستراتيجية مهمة بسبب أن المواد الطبيعية يعد عملها أفضل من المواد الصناعية لكونها أنقى فعليا وكذلك لأنها لا تحوي تأثيرات جانبية كبيره بسبب احتواءها على عده مواد تعمل معا وليست مكونة من مادة واحدة كما هو حال الادوية المصنعة في المعامل.

يمكن للإعشاب ان توفر دخلا قوميا جيداً عن طريق الاقلاع عن استيراد الادوية، لانها تنمو بريا بالصحراء وحول الجداول، كما يمكن ان تدخل الاعشاب في صناعات متعددة اخرى مثل العطور ومواد التجميل بالإضافة إلى المبيدات الحشرية وهناك مراكز عالمية لتجارة هذه النباتات مثل (s.p.penick.co) ومقرها نيويورك في الولايات المتحدة بالإضافة إلى مراكز اخرى في الهند والصين وماليزيا وباكستان وأوربا.

هناك العديد من العوامل البيئية قد تسبب زيادة او نقصاناً او فقدانا للمادة الفعالة في النباتات الطبية التي تبدأ من مرحلة النمو فالقلويات تزداد بزيادة النتروجين في التربة، اما الزيوت الطيارة فتزداد في مرحلة الحصاد المبكر مما يسبب قلة تراكم هذه المواد بالكمية المطلوبة، وهناك نباتات تتطلب حصادها في الصباح المبكر (الزيوت العطرية) وقسم أخر يكون منتصف النهار كـ(الكليكوزيدات) إضافة إلى تحديد فصل الحصاد المناسب، وحسب الجزء النباتي المحصود كأن يكون الإزهار والثمار أو السيقان والأوراق أو الجذور. فحصاد الأوراق يتم خلال الفترة بين التزهير فيتم إثناء التفتح الجزئي في حين يعتمد حصاد الثمار على لون الثمرة بينما يكون حصاد الجذور المعمرة بين (١-٧) سنوات إما الحولية فيكون عند ذبول الجزء الخضري وحسب فصول السنة.

إن استخدام النباتات الطبية يجب أن يتم عبر الاستشارات الطبية حصرا، فهناك بعض النباتات تحتوي مواد لا تصلح لتناولها من الأطفال دون سن ١٤ سنة بسبب عدم اكتمال نمو جهاز المناعة عند الأطفال ونباتات أخرى لاتصلح لتناولها من الام الحامل لأنها تسبب تقلصات في عضلات الرحم وقد تسبب الإجهاض، إضافة الى ذلك ان هناك بعض النباتات تحتوي على مواد تتعارض مع أدوية علاجات القلب والسكري والأعصاب والمضادات الحيوية ومضادات تحتوي الدم، وقسم آخر يحتوي على مواد مثل اوكزالات الكالسيوم التي تسبب ترسب الرمل والحصى في الكلى.

وأخيرا يتطلب التأكد من مصدر هذه العلاجات والترخيص المذكورة على العلب والعبوات وان يكون مصدرها من مؤسسات حكومية ومجازة حصراً، وان تكون خاضعة للفحص والتدقيق لضمان سلامة المواطنين والمستهلك وان تفي بالأغراض المطلوبة عند تناولها.

وفد من طلبة الدراسات العليا تجري بعض الاختبارات العلمية في مركز بحوث السوق وحماية المستهلك

اعد التقرير / وحدة الاعلام والمعلوماتية

زارت مجموعة من طلبة الدراسات العليا من كلية الطب الجامعة المستنصرية مختبرات مركز بحوث السوق وحماية المستهلك للإطلاع على المختبرات والأجهزة الممكن استخدامها في اجراء البحوث والمتوفرة في المركز.

وقد تم اجراء بعض الاختبارات العلمية العملية للطلبة من قبل العاملين في مختبرات المركز عن طريق شرح آلية عمل بعض الاجهزة المتقدمة في المجالات البحثية كجهاز (كروماتوغرافي السائل عالي الأداء HPLC) والخاص بإجراء التحاليل المختصة بمجال السموم والفطريات فضلا عن البروتينات والأحماض الامينية والتحاليل الدقيقة الاخرى، وجهاز (الامتصاص الذري ATOMIC-Absorption) الخاص بإجراء الكشف عن المعادن المختلفة مثل الحديد والرصاص والنحاس والكادميوم والزرنيخ والمغنيسيوم والكوبالت المتواجدة في الاغذية والمياه والتربة، وجهاز (التقطيع النسيجي Micro tom) الخاص بالكشف عن التغيرات التي تحدث في الانسجة الحيوانية وأعضائها مثل (الكبد، الكلى، الطحال والقلب) والعوامل المؤثرة فيها، وجهاز (ELISA) الخاص بالكشف عن الهرمونات والسموم والكشف عن التفاعلات المناعية بتراكيز قليلة. وتعريفهم بتقنيات الفصل الكروماتوغرافي بواسطة التبادل الايوني والترشيح الهلامي.

من أنشطة المركز

إعداد: وحدة الإعلام والمعلوماتية

انطلاقا من الدور الذي يؤديه مركز بحوث السوق وحماية المستهلك في المساهمة بخدمه التعليم العالي وخدمه المجتمع وضمن المشاركات الفاعلة وحرصا منه في كل ما يتعلق في شؤون السوق وحماية المستهلك، فقد قدم المركز عدة نشاطات لابد الذكر البعض منها:-

١. شارك مركز بحوث السوق وحماية المستهلك المؤتمرة العلمي الأول لديوان الرقابة المالية المنعقد تحت شعار (دور أجهزة الرقابة في الحد من الفساد الإداري والمالي)، للفترة من ٢٨-٢٠١٢/٥/٢٩ على قاعة تموز في فندق عشتار شيراتون في بغداد. بالبحث الموسوم (ظاهرة الفساد وأثره على حقوق المستهلك) الذي قدم من (الدكتور سالم صالح التميمي/ مدير المركز، والدكتور سالم محمد عبود البياتي)، وقد عدّ من ضمن البحوث المتميزة التي القيت في المؤتمر في يوم ٢٠١٢/٥/٢٩ على قاعة (أوروك) وقد ألقى البحث من قبل الدكتور سالم محمد عبود.

٢. مساهمة بحثية لمركز بحوث السوق في الندوة العلمية حول المكملات الغذائية التي أقامتها وزارة الشباب والرياضة على قاعة السيادة في مقر الوزارة في ٢٠١٢/٥/٢٤ شارك مدير المركز (د. سالم صالح التميمي) ببحثه الموسوم (الكرياتين كمكمل غذائي) تناول البحث استخدام الكرياتين كمكمل غذائي من قبل الرياضيين والأضرار المترتبة على استخدامه. وتضمن البحث عدة محاور منها تاريخ استخدام الكرياتين، وظائفه، فوائده، الجرعات التي تؤخذ منه، دور الكرياتين في إنقاص كمية الدهون في الجسم، تأثير الكرياتين في مستوى الأداء الرياضي والأضرار الناجمة عن استخدامه وتأثيره في الجسم.

٣. حضور مركز بحوث السوق في ندوة المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، متمثلاً بمديره (الدكتور سالم صالح التميمي) وعدد من الأساتذة الباحثين في المركز للمشاركة ضمن الندوة العلمية المتخصصة تحت عنوان (حذف الاصفار وأثره في سعر صرف الدينار العراقي) برعاية الأستاذ الدكتور (موسى جواد الموسوي) رئيس جامعة بغداد، وذلك يوم الخميس ٢٠١٢/٦/٢١ على قاعة المعهد.

وفي هذه المناسبة يهنئ مركز بحوث السوق وحماية المستهلك المعهد العالي بعمادته وتدريسييه على هذا الجهد الذي ينم عن المسؤولية التي تتحملها الجامعة وتشكيلاتها تجاه المواطن والاقتصاد الوطني.

إلى المؤسسات والدوائر الحكومية ومنظمات المجتمع المدني

سيتواصل صدور نشرة صوت المستهلك بصورة شهرية. وهيئة التحرير مستعدة لاستلام المواضيع العلمية والفنية والطروحات ذات العلاقة بحماية المستهلك ونشرها، راجين مساهمتكم الفاعلة لإغناء النشرة.

رئيس التحرير: د. سالم صالح التميمي

هيئة التحرير: د. سالم محمد البياتي

التنضيد الالكتروني: ثائر علوان محمد

مروان علي عبد

تنويه

سيكون بدل الاشتراك السنوي مقابل (٢) نسختين شهرياً:

- ١٠٠٠٠ عشرة آلاف دينار للمؤسسات والمنظمات العراقية.
- ١٠ عشرة دولارات للمؤسسات والمنظمات العربية والدولية.

ويرسل بدل الاشتراك بصك معنون إلى وحدة حسابات المراكز العلمية.

بغداد- الجادرية - جامعة بغداد - مجاور كلية العلوم السياسية ص.ب. ٤٧٢٠٤ هـ: ٧٧٨٤٣٣٠ تليفاكس: ٧٧٦١١٩٤

بريد الكتروني: mark_consp@yahoo.com mark_consp@hotmail.com isnfs2001@yahoo.com

الموقع الالكتروني: www.mracpc.uobaghdad.edu.iq